

## الصالح: اعتماد مشروع لضريبة القيمة المضافة بدول الخليج



وزير المالية ووزير التجارة والصناعة بالإبادة أنس الصالح مترئسا وفد الكويت في الاجتماع

الدوحة - كونا: أعلن وزير المالية ووزير التجارة والصناعة بالإبادة أنس الصالح اعتماد مشروع لضريبة القيمة المضافة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كاتفاقية تتضمن الأحكام والمبادئ المشتركة المتفق عليها بين الدول الأعضاء على أن تصادق الدول الأعضاء على الاتفاقية حسب الإجراءات الداخلية المتبعة في كل دولة.

وقال الوزير الصالح لـ «كونا» عقب ترؤسه وفد الكويت في الاجتماع الـ 100 للجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول المجلس أن الاتفاقية تعتبر نافذة اعتبارا من ايداع وثيقة تصديق الدولة الثانية من دول المجلس لدى الأمانة العامة لمجلس التعاون بالنسبة للدول الموقعة على الاتفاقية.

وأشار السلي أن القرار يتضمن إصدار كل دولة من دول المجلس قانون (نظام) محلي لضريبة القيمة المضافة يعكس فيه الأحكام المشتركة الواردة في الاتفاقية. وقال أن لجنة التعاون المالي والاقتصادي وافقت

على مقترح الكويت لتفعيل وتطوير النظام الداخلي واختصاصات اللجنة وتحليل اختصاصات ومهام اللجان وفرق العمل التابعة لها، مبينا أنه سيتم تعديل النظام وفقا للمقترحات المقدمة. وذكر أنه تم الاتفاق على تكليف صندوق النقد الدولي بإعداد دراسات حول تقييم أثر انخفاض أسعار النفط على دول المجلس خاصة فيما يتعلق بتأثير ذلك على الاستقرار المالي وأسعار الطاقة وسياسات الضرائب في الدول الأعضاء.

وقال أن الاجتماع الذي ترأسه وزير المالية والاقتصادي في الكويت السيد أحمد مكي، بحضور ممثلين من دول المجلس، ناقش في إطاره عدد من القضايا المتعلقة بالقرارات الاقتصادية الصادرة عن المجلس الأعلى ومدى التزام الدول الأعضاء بتنفيذها، مشيرا إلى التزام الكويت بتنفيذ هذه القرارات والعمل

في الكويت واقتصرت المشاركة فيه على بنك الكويت المركزي والبنوك الأعضاء في المعهد. وأضاف أن تصميم البرنامج يتكون من محورين مهمين هما الإدارة الاستراتيجية والقيادة ويستهدف المديرين التنفيذيين من مستوى مديري الإدارات أو ما يعادله على الأقل. وأوضح أن تطوير أداء القيادات التنفيذية في البنوك الكويتية والخليجية سيقى على قائمة الأولويات الاستراتيجية للمعهد لما لهذه الفئة من أهمية في تحقيق



د. محمد فاروق الرفاعي

أكد المدير العام للمعهد الدراسات المصرفية د. يعقوب الرفاعي سعي المعهد إلى تطوير الكوادر الوطنية في القطاع المالي والمصرفي والتي تمثل القيادات التنفيذية عصبها الحيوي. وقال الرفاعي في مؤتمر صحافي عقد أمس بمناسبة افتتاح برنامج «تطوير القيادات التنفيذية في البنوك والمؤسسات المالية في دول التعاون» الذي تستضيفه الكويت مع كلية «هارفارد» لإدارة الأعمال أن البرنامج عقد للمرة الأولى عام 2010

### ضمن برنامج لمعهد الدراسات المصرفية

## البنوك المحلية تطور قياداتها التنفيذية بالتعاون مع «هارفارد»

المرة الثانية أيضا عام 2011 في دبي، بينما عقد للمرة الثالثة في الدوحة عام 2012، أما الرابعة فكانت عام 2013 في مسقط وشاركت في هذه البرامج إلى جانب بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية مجموعة من البنوك الخليجية.

وذكر الرفاعي أنه بالنظر إلى النجاح وبغية تعزيز أوجه الاستفادة من هذه التجربة المتميزة فقد تم تقديمه عام 2011 على مستوى دول التعاون الخليجي لتوسيع نطاق البرنامج ليكون برنامجا إقليميا. وبين أن البرنامج عقد

## «كوفيس»: تحسن ملحوظ في تسديد دفعات الشركات المتعثرة في استراليا

الإمارات الـ 359 مليار دولار وكانت 48٪ من قيمة هذه الصادرات من منطقة آسيا والمحيط الهادئ واستراليا. كما حظيت آسيا المحيط الهادئ واستراليا بـ 24٪ من صادرات الإمارات غير النفطية، لذا فإن هذا المسح الذي يغطي تلك المنطقة هو بمنزلة دليل مرجعي رئيسي لجميع شركات التصنيع والتجار في دولة الإمارات، وارتفاع عجز السداد في منطقة آسيا المحيط الهادئ، وزيادة متوسط فترات التأخر لأكثر من 90 يوما، بالإضافة إلى زيادة قيم هذه التأخيرات خلال العام الماضي، تدعو لضبط مراقبة مخاطر الائتمان التجاري بهدف التخفيف من آثارها على التجارة.

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي في كوفيس في منطقة آسيا المحيط الهادئ روكي تونغ: «على الرغم من التحسن الملحوظ في دفعات الشركات في استراليا، إلا أن اقتصاد هذه الدولة معرض لبعض التعثر. ومع تأثر هذا البلد إلى حد كبير بتراجع ديناميكية الاقتصاد الصيني، تحتاج استراليا إلى دعم كبير لتعزيز الطلب المحلي. ومع دخولها إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية (AIIB)، قد يشهد الاقتصاد الاسترالي انتعاشا في الطلب على الموارد الطبيعية، وهو ما قد يعود بالفائدة على هذا البلد الذي يتمتع بموارد متنوعة».

قال تقرير صادر عن شركة تأمين الائتمان الرائدة عالميا كوفيس انه على الرغم من التراجع الذي شهدته المنطقة في مجال تسديد الدفعات المتأخرة إلا أن مؤشرات التأخر في التسديد شهدت تحسنا ملحوظا في استراليا، وتشمل هذه المؤشرات التأخر في التسديد، والمدة الوسطية للتأخر، ومسائل السيولة المحتملة المتعلقة بالتأخر في التسديد لمدة طويلة تتجاوز 180 يوما.

وأضاف التقرير أن كلا من تاوان وسنغافورة شهدتا تحسنا في التسديد خلال العام 2014، فيما يتعلق بطول مدة التأخر وحجم التأخر الطويل في التسديد، وفي اليابان، وعلى الرغم من إشارة العديد من الشركات إلى ارتفاع في مستوى التأخر في التسديد، وطول مدة التأخر خلال العام 2014، حافظ مستوى التأخر الطويل في التسديد على موقعه كإحدى مستويات في المنطقة، كما حافظت مستويات الإعسار وحل الشركات على مستويات منخفضة أيضا.

وتعليقا على هذا الموضوع، قال الرئيس التنفيذي لشركة كوفيس في الشرق الأوسط ماسيمو فالسيوني: «تعد آسيا المحيط الهادئ واستراليا شركاء التصدير الرئيسيين لدولة الإمارات العربية المتحدة. ففي عام 2014 فاق إجمالي صادرات

**أداء صناديق شركة الدار لإدارة الأصول الاستثمارية (أدام) كما في 30 أبريل 2015**

صافي قيمة الوحدة	العائد الشهري	العائد منذ بداية السنة	العائد منذ بدء النشاط	مبلغ الرخصة لكل وحدة
1.298 د.ك	0.52%	1.81%	90.22%	0.003474 د.ك
0.510 د.ك	0.64%	1.78%	38.96%	0.013153 د.ك
0.367 د.ك	0.01%	3.60%	63.30%	0.009458 د.ك
0.585 د.ك	1.49%	3.20%	5.84%	0.015075 د.ك

صناديق استثمارية تدار حسب أحكام الشريعة الإسلامية الغراء

الإستفسار: 1 88 88 66 - 2 232 4899  
إدارة التسويق والخدمات الخاصة  
شرك - شارع الشهداء - مركز الراية - الدور 31  
لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني www.adamco.com

**Invitation to Submit Proposals for In-House Consultancy Support for the Public Private Partnership Projects Program**

In line with the Government of The State of Kuwait's strategy to promote the Public Private Partnership (PPP) program, Kuwait Authority for Partnership Projects (KAPP) hereby invites qualified local and international consultancy firms to submit technical and financial proposals for providing "In-House Consultancy Support for the PPP Projects Program." The selected consultancy firm will provide full support to KAPP in accordance to law 116/2014 regulating public private partnerships and other related laws and regulations relevant to KAPP's work and to the tendering of development projects.

Kuwait Authority for Partnership Projects (KAPP) is the focal point for the implementation of the PPP program, through its primary role as the entity responsible for tendering projects in cooperation with the relevant Public Entities. PPP projects span across multiple sectors, including but not limited to:

- Power
- Healthcare
- Education
- Communication
- Transportation
- Real estate development
- Water and wastewater management
- Solid waste management

Through the consultancy services required, KAPP is looking to retain a consultant in order to provide technical and financial support to the Projects Management Department and perform the required knowledge transfer, capacity building and training programs to KAPP's employees as well as the employees of Public Entities cooperating with KAPP on PPP projects; in-line with the relevant international best practices prevailing in the PPP projects domain.

Conditions for respondents submitting proposals (individual firm or consortium):

- No less than 10 years of experience in PPP projects regionally and internationally
- The respondent must have officially registered regional and international offices. Technical experience (more than 10 years) in developing studies and tendering PPP projects.
- Experience (more than 10 years) in developing financial studies and valuations for PPP projects.
- Experience (more than 10 years) in project management.
- The respondent must fulfill all the criteria above.

Parties interested in obtaining the RFP document are requested to submit to KAPP a request letter comprising the entity's name and the names of the consortium members if applicable. The letter is to be accompanied by a certified cheque from a bank licensed to operate in Kuwait, for the 'Partnerships Technical Bureau' with a sum of 1000 KWD.

Hard copies of the final proposals, along with electronic soft copies (CD), are to be submitted in person to KAPP in a sealed envelope at no later than 12:00 pm (Kuwait time) on Sunday 12<sup>th</sup> of July 2015, to the attention of:

**Kuwait Authority for Partnership Projects**  
(Previously known as The Partnerships Technical Bureau)  
Touristic Enterprises Company Building  
2<sup>nd</sup> Floor, Shuwaikh Administrative Area, Al-Jahra Street, Kuwait.

A soft copy of the final proposal should also be sent to the following e-mail address: [ihc@ptb.gov.kw](mailto:ihc@ptb.gov.kw)

KAPP shall reject any proposal sent by post and shall reject any proposal that fails to meet the tender requirements.

KAPP reserves its full rights to perform any amendments on the project's scope of work, to suspend it, extend it or cancel it in the Expression of Interest stage or any other stage at any time with no liability whatsoever on KAPP or any other government entity. This announcement is an integral part of the project documentation and is complementary to it.

**دعوة لتقديم عروض خدمات استشارية لدعم برنامج مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص**

تماشياً مع توجه حكومة دولة الكويت نحو تحفيز برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تعلن هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص عن دعوة الجهات الاستشارية المتخصصة المحلية والأجنبية لتقديم العروض الفنية والمالية الخاصة بخدمات لتقديم الدعم لبرنامج مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث سيقوم المستشار الذي سيتم تعيينه بتقديم الدعم إلى هيئة مشروعات الشراكة وفقاً لأحكام القانون رقم (116) لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتشريعات الأخرى ذات العلاقة بأعمال الهيئة، والتي تطرح المشروعات التتموية على أساسها.

تعتبر هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص الجهة المنوط بها تنفيذ برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال دورها الأساسي كجهة متخصصة ومسؤولة عن طرح المشروعات بالتعاون مع الجهات العامة التي سيتم تنفيذها وفقاً لهذا النظام وذلك في القطاعات المختلفة ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- قطاع الطاقة.
- قطاع الرعاية الصحية.
- قطاع التعليم.
- قطاع الاتصالات.
- قطاع النقل.
- قطاع العقار.
- قطاع المياه وإدارة مياه الصرف الصحي.
- قطاع معالجة النفايات الصلبة.

وترغب هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال الخدمات الاستشارية المطلوبة بتعيين مستشار لتقديم الدعم الفني والمالي لإدارة المشروعات وكذلك نقل الخبرات وبناء القدرات والمهارات لدى موظفي الهيئة، وإعداد برامج تدريبية لتدريب من ترشحه الهيئة من موظفيها أو موظفي الجهات العامة التي تتعامل معها في شأن مشروعات الشراكة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية المعمول بها في مثل هذه المشروعات.

الشروط الواجب توافرها في الجهات الاستشارية المقدمة (شركة أو ائتلاف):

- خبرة لا تقل عن 10 سنوات في مشروعات نظام الشراكة إقليمياً ودولياً.
- أن يكون لدى المتقدم مكاتب إقليمية ودولية رسمية في الدول التي توجد بها تلك المكاتب.
- خبرة فنية سابقة (أكثر من 10 سنوات) في إعداد دراسات وطرح مشروعات الشراكة.
- خبرة سابقة (أكثر من 10 سنوات) في أعداد الدراسات المالية والتقييم المالي لمشروعات الشراكة.
- خبرة سابقة (أكثر من 10 سنوات) في آليات إدارة المشروعات.
- يجب أن تتطابق كافة الشروط السابقة على المتقدم.

على من يرغب من المكاتب الاستشارية المتخصصة بالحصول على مستند طلب تقديم العروض أن يتقدم للهيئة للحصول على مستندات تقديم العروض، بموجب طلب يتضمن اسم الجهة المقدمة أو أعضاء التحالف (إن وجد) مرفقاً معه شيك مصدق أو معزز من بنك مرخص له بالعمل في دولة الكويت لصالح «الجهز الفني لدراسة المشروعات التتموية و المبادرات» بقيمة (1000) دينار كويتي.

ويتعين تسليم العروض النهائية باليد إلى مقر هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ظرف مختوم وبموعد اقضاء الساعة 12:00 ظهراً (بتوقيت دولة الكويت) من يوم الأحد الموافق 12 يوليو 2015.

على أن يتضمن نسخة مطبوعة مصحوبة بنسخة الكترونية من الطلب وأن تقدم العروض باليد فقط من قبل ممثل عن الجهة المقدمة إلى:

**هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص**  
(الجهز الفني لدراسة المشروعات التتموية والمبادرات - سابقاً)  
مبنى شركة المشروعات السياحية - الدور الثاني، - منطقة الشويخ الإدارية، - شارع الجهراء، - الكويت

كما يتعين إرسال صورة من العروض النهائية على العنوان الإلكتروني التالي: [ihc@ptb.gov.kw](mailto:ihc@ptb.gov.kw)

هذا ولن يتم قبول أي عرض مرسل عن طريق البريد.

يقطع الهيئة رفض أية عروض غير مستوفية لشروط الطرح.

وتحتفظ الهيئة بكامل حقوقها في إجراء أي تعديل على نطاق المشروع أو تعليقه أو تمديده أو إلغاءه في مرحلة ابداء الرغبة أو أي من المراحل التالية و هي أي وقت ودون أدنى مسؤولية على الهيئة أو أي جهة حكومية أخرى. يعتبر هذا الاعلان جزء لا يتجزأ من وثائق المشروع ومكملاً ومتمماً لها.